بحرا الضياء

العدد ٣٤٣ - الأحد ٥ آذار ٢٠٠٦م- ٦٧٥٥ آ

صلاح زينل

من المسؤول عن حمايتهم؟!: علماء العراق: ثروة نادرة.. أكثر أهمية وأخطر استهدافاً من المسؤولين!!

علماؤك الشهداء.. يا وطني

أبو حيدر المولى - بغداد

يشكل استهداف الكفاءات العراقية -من علماء وخبراء واساتذة في مختلف العلوم والمجالات الطبية والهندسية والفيزيائية والكيميائية والنووية والقانونية والاجتماعية والدينية ومختلف الخبرات الأخرى من صحفيين واعلاميين وعسكريين وطيارين- الكفة الثانية في مخطط الإرهاب مقابل كفة الابادة وتدمير العراق وبناه التحتية فمنذ سقوط السلطة الدكتاتورية والى يومنا هذا ومسلسل الاغتيالات يتواصل ويتصاعد مستهدفا العقول العراقية في عمليات تصفية وخطف في مخطط إجرامي بعيد الأهداف وخبيث النوايا تنفذه بخبث أياد خفية مرتبطة بأطراف إقليمية ودولية مشبوهة بغية إفراغ العراق من أغلى ثروة تمثل المادة الأساس للبنية التحتية في جميع تفرعاتها متمثلة بعلماء وخبراء ومثقفين وفنيين وفقا لخطة منهجية منظمة لتحقيق عدد من الأهداف التي تمنع العراق من إعادة بناء وتأهيل قدراته الصناعية وتطوير برامجه العلمية بعد ما دمرتها الحروب المتعاقبة التي جرتها السياسات المتخبطة لسلطة البعث الشوفينية.

أن مخطط تصفية العقول العراقية بدأ منذ كشف المقبور "عدي" الأهوج في جريدته السيئة الصيت "بابل" أسماء العراقيين الذين يعملون في مجال البحوث التكنولوجية حيث نشرت تلك الجريدة في حينه بتوجيه من ذاك الولد النزق أسماء أكثر من ستمائة وخمسين عالما وخبيرا في مختلف العلوم مما أعطى ذريعة للولايات المتحدة أبان حرب الخليج الثانية للمطالبة بالتحقيق مع هؤلاء العلماء وملاحقتهم لكشف برامج أسلحة التدمير الشامل، حيث حذرت الدوائر المختصة بالشأن العراقي من أن هؤلاء العلماء والفنيين أخطر من أسلحة الدمار الشامل العراقية ودعت المفتشين الدوليين الى ضرورة التحقيق مع هؤلاء الخبراء أثناء إنجاز مهمتهم في الوصول الى أسلحة العراق الممنوعة. وقد أصرت الولايات المتحدة في حينه على أن يتضمن قرار مجلس الأمن المرقم "١٤٤١" الذي صدر سنة "٢٠٠٢" فقرة تجبر العراق على السماح للمفتشين الدوليين باستجواب علمائه وفنييه حتى لو أقتضت الحاجة تسفيرهم مع عائلاتهم خارج البلاد ليتم الحصول منهم على معلومات تخص برامج التسلح العراقية، وفي عام "٢٠٠٣" صادق الكونغرس الأميركي على قانون هجرة العلماء العراقيين. وقد نص هذا القانون على منح العلماء الذين يقدمون معلومات بشأن برامج التسلح العراقية -اذونات اقامة دائمية- في الولايات المتحدة الأميركية، والظاهر أن الولايات المتحدة قد عرضت على العلماء العراقيين عدة بدائل وفي حالة رفضهم يتحملون عاقبة أمرهم.

وتشير التقارير الموثقة التي صدرت عقب احتلال العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ إن العمليات الحربية وما تبعها من أعمال النهب والتخريب دمرت أكثر من ٨٠% من المعامل والمصانع والمختبرات والأجهزة ومراكز البحوث، واضافة للقيمة العلمية والمادية لهذه المصانع والمختبرات والمراكز فهي تمثل ثمرة جهود أكثر من "١٧٠٠" أكاديمي من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير وكان الجنرال "مارك كيميت" الناطق باسم قوات التحالف قد كشف عن حملة واسعة من التصفيات جرت في العراق خلال الحرب وبعدها مستهدفة الطبقة المتعلمة العليا وبمختلف العلوم. ناهيك عن عدد الذين اختفوا أو اضطروا للهجرة الى مختلف البلدان حفاظا على أرواحهم.

لقد قدرت بعض الجهات التي حاولت الاتصال بهؤلاء العلماء والأكاديميين قدرت أعدادهم بأكثر من "٣٧٠٠" ثلاثة الآف وسبعمائة عالم وخبير وفني في مختلف البحوث والمجالات والاختصاصات إن هذه الحملة الشعواء التي تستهدف العراقيين عموما وطاقاتهم العلمية خصوصا حملة مقصودة تشترك فيها أطراف دولية متعددة بتقديم الدعم المالي واللوجستي لأطراف جمعتها مصلحة واحدة هي إلحاق الضرر بالعراق وشعبه الصابر وتخريب تجربته بشتى الوسائل هذه الأطراف التي تضررت مصالحها بسقوط السلطة الدكتاتورية من صداميين، وتكفيريين وعصابات النهب والسلب وهي الأداة التنفيذية لمخططات مشبوهة تشرف عليها أطراف إقليمية ودولية ولكل غايته وأهدافه: في محاولة لإفراغ العراق من علمائه وعقوله ولعرقلة تقدمه وتطوره ومصادرة مستقبل التنمية فيه.

وكون العلماء يمثلون الثروة الأضخم فيه فإن تصفيتهم أكبر خسارة لهذا البلد، وسيبقى العراق -في حالة تصفية علمائه- الدولة الأضعف في المنطقة لفترات طويلة. وكم من المال والوقت يستغرق إعداد وتهيئة مثل هذا العدد من العلماء والأكاديميين؟!.

أعداد غير معروفة من علماء اختفوا في ظروف غامضة. وأعداد هائلة تشردوا في بقاع الله الواسعة ولم يعرف لهم أثر. وأعداد تلقفتهم مختبرات عرفت كيف تحافظ عليهم وتخفي أمرهم.

وأعداد حرمت العراق وشعبه من فيض علومهم أياد ملطخة بالعار لقاء ثمن بخس.. فهل سنوفر الحماية اللازمة للبقية الباقية من ثروتنا العلمية كما وفرناها ببذخ لأعضاء الجمعية والمسؤولين الحكوميين؟، إنها مسؤولية الحكومة أولا وأخيرا.

وهذه قائمة بأسماء نخبة من الأكاديميين العراقيين الذين طالتهم يد المجرمين السفاحين منذ نيسان ٢٠٠٣ وهي تمثل غيضا من فيض من قوائم اختفت في ظروف غامضة:

١. أ.د. عماد سرسم، ٢. أ.د. محمد عبد الله، ٣. أ.د. مجيد حسين علي، ٤. أ.د. وجيه محجوب، ٥. أ.د. صبري مصطفى البياتي، ٦. أ.د. علي عبد الحسين كامل، ٧. أ.د. عبد الجبار مصطفى، ٨. أ.د. صباح الربيعي، ٩. أ.د. أسعد سالم شريدة، ١٠. أ.د. عبد اللطيف المياح، ١١. أ.د. شاكر الخفاجي، ١٢. أ.د. ليلى عبد الله السعد، ١٣. أ.د. منير الخيرو، ١٤. أ.د. محمد عبد المنعم الأزميرلي، ١٥. أ.د. حازم عبد الهادي، ١٦. أ.د. سالم عبد الحميد، ١٧. أ.د. عباس العطار، ١٨. أ.د. باسم المدرس، ١٩. أ.د. محمد تقي حسين الطالقاني، ٢٠. أ.د. طالب إبراهيم الظاهر، ٢١. أ.د. محي حسين، ٢٢. أ.د. مهند عباس خضير، ٢٣. أ.د. عبد الله الفضل، ٢٤. أ.د. باسل الكرخي، ٢٥. أ.د. محمد كمال الجراح، ٢٦. أ.د. علاء داود، ٢٧. أ.د. نوئيل بطرس ماثيو، ٢٨. أ.د. جمهور الزرغني، ٢٩. أ.د. هاشم عبد الكريم، ٣٠. أ.د. حيدر البعاج، ٣١. أ.د. ناصر عبد الأمير العبيدي، ٣٢. أ.د. نافع عبود، ٣٣. أ.د. هشام شريف، ٣٤. أ.د. أمير الدايني، ٣٥. أ.د. ايمان يونس، ٣٦. أ.د. سهاد العبادي، ٣٧. أ.د. صادق العبيدي، ٣٨. عصام سعيد عبد الحليم، ٣٩. أ.د. عامر الملاح، ٤٠. أ.د. حكيم مالك الزيدي، ٤١. أ.د. رعد عبد اللطيف السعدي، ٤٢. رافي سركيسيان فانكان، ٤٣. أ.د. هيفاء علوان الحلي، ٤٤. أ.د. نافعة حمود خلف، ٤٥. أ.د. عصام شريف محمد، ٤٦. د. حسان عبد علي داوُد الربيعي، ٤٧. أ.د. سعدي أحمد زيدان الفهداوي، ٤٨. أ.د. سعدي داغر مرعب، ٤٩. أ.د. زكي جابر لفته السعدي، ٥٠. أ.د. خليل إسماعيل عبد الداهري، ٥١. أ.د. فؤاد إبراهيم محمد البياتي، ٥٢. أ.د. فلاح علي حسن، ٥٣. أ.د. حسام الدين أحمد محمود، ٥٤. أ.د. موسى سلوم الأمير، ٥٥. أ.د. قحطان كاظم حاتم، ٥٦. أ.د. محمد يونس ذنون، ٥٧. أ.د. ايمان عبد المنعم يونس، ٥٨. أ.د. غضب جابر عطار، ٥٩. أ.د. كفاية حسين صالح، ٦٠. أ. علي غالب عبد علي، ٦١. أ.د. جمبور كريم خماس، ٦٢. أ.د. عبد الحسين ناصر خلف، ٦٣. أ.د. فضل موسى حسين، ٦٤. أ.د. محمود إبراهيم حسين، ٦٥. أ.د. رعد أوخسن ألبينو، ٦٦. أ.د. شاكر محمود جاسم، ٦٧. أ.د. عبد الكريم مخلف صالح، ٦٨. أ.د. محمد عبد الحسين واحد، ٦٩. أ.د. أمير إبراهيم حمزة، ٧٠. أ.د. محمد صالح مهدي، ٧١. أ.د. سامي أيمن، ٧٢. أ.د. سعد ياسن الأنصاري، ٧٣. أ.د. محمد الجزائري، ٧٤. أ.د. رعد شلاش، ٧٥. أ.د. هيكل محمد الموسوي، ٧٦. أ.د. رعد محسن مطر المولى، ٧٧. أ.د. إبراهيم طلال حسين، ٧٨. أ.د. سعد الربيعي، ٧٩. أ. خولة محمد تقي لوين عوض، ٨٠. أ. عقيل عبد الجبار البهادلي، ٨١. أ. محمد فلاح هويدي الجزائري، ٨٢. أ.د. محسن سليمان العجيلي، ٨٣. أ.د. ليث عبد العزيز عباس، ٨٤. أ.د. كاظم علوش، ٨٥. أ. الشيخ غالب لطيف الزهير، ٨٦. أ.د. موفق يحيى حمدون، ٨٧. أ.د. فائز غني عزيز، ٨٨. أ. حامد فيصل عنتر، ٨٩. عبد المجيد حامد الكربولي، ٩٠. عبد الرزاق النعاس.

إلى من يهمه الأمر

إن بعض الشر أهون

طلال فكتور/ كركوك

يبدو أن العراقيين بدأوا يستفيدون من الدروس والعبر التي أفرزتها الأحداث وخاصة الأخيرة منها. بعد ان بدأ غبار المعارك ينجلي والغشاوة عن العيون أخذت بالإضمحلال.. وإن كانت هذه الصحوة متأخرة بعض الشيء. ولكن نؤمن بالقول الحكيم "ان بعض الشر أهون". والمهم الآن بل الملح في هذا الظرف العسير الذي يمر به العراق ويكتوي بناره ابناؤه البررة ان نستثمر هذه الإفاقة الالهية ونمضي مسرعين لتضميد الجراح ولملمة الشمل لنضع اولى الخطوات الصحيحة في الطريق الطويل موحدين ليس بالكلمة فقط بل بالعقل والقلب والضمير ونضع اللبنة الاولى في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي طال انتظارها، وليكن العراق في حدقات عيوننا جميعا اولا واخيرا ولا بأس من التنازل بعض الشيء عن استحقاق او مطلب هنا او هناك لأجل عيون العراقيين وحقنا لدمائهم الغالية التي هدرت دون وجه حق. ولنعد الى قيمنا الروحية الاصيلة لنبرهن للعالم أجمع أن العراقيين شعب واحد جذوره تمتد الى أعماق التاريخ وليس من السهل بل أجزم وأقول من المستحيل تفريقه وتشتيته ومن ثم ابتلاعه فئة بعد اخرى، فالتاريخ يقول ان كل المحاولات من مختلف الاعداء للنيل من هذا الشعب العجيب باءت بالفشل الذريع. صحيح انها أزهقت دماء الكثير من شعبه ولكن النصر كان دائما وسيبقى ابدا حليفهم بإذن الله. نعم ان شعب العراق يتكون من مختلف القوميات والاديان والمذاهب والطوائف، يعتب بعضهم على بعض احيانا لهفوة هنا أو هناك ولكن ضمن خيمة الوطن الكبيرة الدافئة. ويتحولون الى كتلة واحدة قوية عندما تتعرض بلادهم للخطر الاجنبي. فأقرب حدث الى ذهني هي ثورة ١٩٢٠ التي انطلقت شرارتها الاولى من جنوب العراق وأول من ساندها اهل السليمانية لتمتد الى الشرق والغرب وبالتالي تجبر المحتل البريطاني على الخضوع لإرادة الشعب وتشكيل اول حكومة عراقية وإن كانت تدور في فلكه ولكنها كانت البداية لجلاء الاجنبي من البلاد بعد حين ومن ثم العمل الوطني الدؤوب لتحرير اقتصاده والذي توج واقعة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي اخرجت العراق من التبعية الاسترلينية وحلف الناتو لينطلق ابناؤه لإعادة بنائه من جديد بارادة وطنية خالصة اكتسب منها احترام وتقدير وتبجيل كل شعوب الارض. انها صفحات مضيئة ناصعة من تاريخنا المجيد ايها الاخوة والأشقاء، فلنعيد كتابتها من جديد، ولكن هذه المرة ليس على الورق بل نطرزها على سفوح جبال كردستان وعلى سيقان نخيل البصرة واشجار البرتقال في كربلاء وديالى. وفي عمق صحراء الرمادي وعلى تلولها. وفي حافات دجلة الخالد في الموصل وبغداد وكل مكان في العراق، واذا تطلب الأمر نتوشم بها على صدورنا حتى لا يستطيع الزمن ان يمحو ولو حرفا منها. وحتى يصاب الذي يتربص بنا بالاحباط الى يوم الدين ويوم تقوم الساعة. عندها سأنام في كفني الى الابد قرير العين مرتاح الضمير.. والسلام عليكم.

المعارضة القوية تنجب حكومة قوية

حميد الموسوي - بغداد

من مسلمات العمل السياسي في العراق الجديد أن تشكيل الحكومة المقبلة سيكون ضمن إطار القوانين التي تمليها الإستحقاقات الوطنية والدستورية، والمتغيرات التي تؤكد واقعها بعد سقوط النظام المستبد، فرأي الشعب العراقي الصابر وصوته المدوي أمران لا يجوز التفريط بهما أو التهوين من أهميتها، بعدما صار العراق حالة لم تكن مألوفة ولا معروفة في حقبه السابقة حين صناديق الإقتراع هي المعول عليها في إقامة نظام برلماني لا يتجاوز صوتا مهما كان لونه، ولا يغمط حقا مهما كان حجمه، وهذا لا يتم بعيدا عن الإستحقاق الوطني.

فالعراق الذي يمثل التعددية بكل أنواعها، أحسن ما في تعدديته هذه الإلتزام والدقة في رسم واتخاذ أي قرار سياسي، والتأني والموضوعية وعدم الإسراع في إصدار أي قرار، وذلك لأن التأخر في الوصول للاهداف المتوخاة أفضل بكثير من تحقيق اهداف مشلولة!، ومن هنا يتوجب الحذر من الحلول المتسرعة التي تعرض من هنا وهناك والتي لم ولن تنجز مشروعا ناجحا يراد منه بناء دولة قوية وحديثة أو يرجى فيه إعادة لصياغة حاضر ومستقبل العراق، فمن غير المنطقي ولا المعقول بناء كيان ضخم على ركام أنقاض مهدمة متحركة وغير مستقرة. فهذا يعني تعريض العملية لخطر داهم وشيك يطال مستقبل شعب بأسره، وبلد لم يفرغ بعد من تضميد جراحه. ولكي نؤسس لمشروع سياسي ديمقراطي تديره حكومة رصينة قوية لا بد من إرساء قواعد ثقافة سياسية تعتمد على بديهيات ومعايير ثابتة بأن هناك حاكمون سيصبحون معارضين غدا تحت قبة برلمان وطني منتخب، بإقرار الجميع بفكرة تبادل المواقع، لا ان يقع الجميع أسرى عقدة الحكم، وذلك أن ترسيخ الديمقراطية على قاعدتين صلدتين هما الحكومة القوية مقابل المعارضة القوية يمثل الحل الأمثل للمسألة العراقية في ظرفها الراهن.

وعلى جميع القوى المشاركة في بناء العراق وتجربته الجديدة ان تنحى بهذا الإتجاه كما أن على القوى الدولية المساهمة في إحياء هذه الأفكار وإشاعة هذه التصورات والخروج من نمطية السياسات العرجاء.

أن جميع القوى الوطنية مدعوة الى عدم الإنجرار والجنوح الى لغة المحاصصة، والمضي في طريق بلا ملامح عبر خارطة بمصطلحات مغلوبة تسرع في وأد المشروع الوطني الذي عقد عليه العراقيون- وشاركهم أحرار العالم- الآمال بأن يصبح يوما منارا حقيقيا يغمر كل منطقة الشرق الأوسط المحكومة بالسلطات الإستبدادية الشمولية. فعلى قادة الكتل السياسية إثبات وتأكيد وطنيتهم من خلال التخلي عن المحاصصات والتحلي بنكران الذات النابع من حرصهم على إنجاح العملية السياسية والعبور بها الى بر الأمان بما عرفوا به من اعتدال وحكمة ليبرهنوا للعالم قبولهم بديمقراطية تضم حكومة قوية متماسكة تعيد له الأمن والإستقرار وتعيد بناءه سياسيا واقتصاديا فأنه يحتاج بالمقابل الى معارضة قوية جدا فإذا اشتركت الكتل السياسية بأجمعها في تشكيل الحكومة، فمن سيشكل المعارضة التي ستحاسب وتراقب الحكومة؟، ومن سيعيد تشكيل الحكومة الجديدة التي ستخلف أختها في حالة تلكؤها أو سقوطها لسبب من الأسباب!؟.

أن الديمقراطية لا تقوم على حكومة تؤلفها كل الكتل السياسية، كونها لا تسير إلا على قدمين سليمتين: الحكومة والمعارضة، وبطبيعة الحال أن كلا العنصرين الأساسيين ينبثقان من الجمعية الوطنية، فإذا اشتركت جميع مكونات البرلمان في إنشاء الحكومة فمن ذا الذي سيتولى المعارضة القوية؟. مثل هذا الأسلوب في تشكيل أي حكومة تمييع للديمقراطية لأنه سيفرز معارضة شكلية هزيلة صوتها من صوت الحكومة لا تفرق بأي حال من الأحوال عن المعارضة الكارتونية التي تصنعها السلطات الدكتاتورية كديكور أمام منظمات حقوق الإنسان وكواجهة سياسية أمام الإعلام العالمي والمحلي. وبمرور الوقت تتحول الديمقراطية الى شعارات تنطلق من دوائر الحكومة متبوعة بتبريرات المعارضة المزعومة، فحين تصير الحكومة والمعارضة بلون واحد، وتسيران باتجاه واحد تفقد العملية السياسية توازنها، وربما أدى ذلك الى إنهيار الديمقراطية ونشوء دكتاتوريات مبرقعة خاصة في مثل تجربة العراق الجديدة التي لا تزال فتية وتتعرض لأنواع مؤامرات الداخل والخارج لإفشالها بشكل أو بآخر، وهنا مكمن الخطر!.

أن كل التجارب الديمقراطية في العالم تنقسم فيها الجمعيات الوطنية، أو البرلمانات، أو مجالس النواب الى قسمين، يتولى إحداهما تشكيل الحكومة ضمن قوانين وضوابط منصوص عليها في الدساتير الدائمة، بينما يتولى الثاني قيادة المعارضة ضمن نفس الضوابط السابقة، كل ذلك من أجل حماية العملية الديمقراطية وحفظ النظام القائم وحقوق المواطن على حد سواء. أللهم إلا إذا كان برلمانا صوريا على شاكلة المجلس الوطني لسلطة البعث المقبورة ومن لف لفها من النظم الإستبدادية والدكتاتوريات الشمولية والتي تعمد لصناعة برلمانات كارتونية معارضة من أجل ذر الرماد في العيون وفي حقيقة الأمر أن أعضاءها موظفون حكوميون يقرأون ويكتبون ما تمليه عليهم أجهزة السلطة التي يأتمرون بأوامرها.

أن قيام دكتاتوريات جديدة على أنقاض دكتاتوريات قبلها، ونهوض سلطات إستبدادية على ركام سلطات قبلها شواهد معاصرة تضع الجميع أمام حقيقة واضحة مفادها أن سقوط الدكتاتورية لا يعني ان الديمقراطية تحل بديلا طبيعيا ناهضا من تلقاء نفسه. وعليه فأن الديمقراطية التي ناضل العراقيون عقودا طويلة من أجل تحقيقها، وتعرضوا لصنوف الظلم والإضطهاد دافعين أغلى ثمن في سبيلها بحاجة لرعاية تامة ومستمرة كي تنمو وتترعرع وذلك أن النضال من أجل تشييد أركان الديمقراطية وتثبيت قواعدها لا يقل أهمية عن النضال من أجل تهديد وإسقاط النظم الإستبدادية. ومن هنا تبرز أهمية التثقيف على حماية الديمقراطية، فالشعب الجاهل لا يستطيع حماية الديمقراطية الوليدة التي ضحى من أجلها، فبمجرد سقوط السلطة الدكتاتورية يصاب الجميع بالبرود وينصرفون الى أعمالهم متوهمين أن الديمقراطية قد حلت وترسخت ولا يمكن زعزعتها ولا عودة للدكتاتورية بعد ذلك، ولذلك فأن أول ما يجب ان يتعلمه الناس هو حقوقهم وواجباتهم وحقوق وواجبات من يحكمونهم في ظل النظام الديمقراطي الجديد، ولا بد من تعريفهم بأن الحاكم في ظل الديمقراطية هو موظف له حقوق وعليه واجبات ولا فضل ولا امتياز له إلا في الحدود التي رسمها له الدستور ولا حق له إلا في تنفيذ ما انتخب من أجله وانتدب اليه، وكلما تفانى في خدمة شعبه ازداد حب الناس له وتقديرا لجهوده فأنهم لا يتوانون عن إنتخابه دورة ثانية مكافأة لجهوده القيّمة. ولا يمكن لهذا الوعي ان يتحقق إلا في حالة تعامل الناس مع الحاكم كبشر يخطئ ويصيب بعيدا عن التقديس والتأليه، يحاسب على أخطائه المقصودة وقد يُقال من منصبه. ويُشكر على أدائه وتفانيه ويثنى عليه. أما إذا أحيط بهالة التقديس وجوقة المداحين والمبررين فأنه سيتحول بمرور الزمن الى دكتاتور متغطرس وحاكم مستبد ليحل محل من سبقوه من الطواغيت الذين صنعتهم هالات التقديس، وقصائد التعظيم وخطابات التفخيم فطغت في ذاتهم عوامل "الأنا" واستفحلت روح الإستكبار، فصاروا لا يرون إلا أنفسهم معتقدا كل واحد منهم أنه الأوحد والأقدر والأعلم وأنه يحمل مواصفات إستثنائية لا يمتلكها سواه لذلك فهو الحق دائما والناس مخطئون، وأن جميع الناس دونه هم رعاع فلا حاجة لرأيهم سواء إنتخبوه أم لم ينتخبوه!، غير عابه بالقوانين فهو الأقدر على سن القوانين وإلغائها متى شاء. وبمرور الوقت وبتفاقم التسلط تتحول البلاد الى إقطاعية متوارثة لذلك الطاغية وعائلته، ويتحول الشعب الى قطعان مسلوبة الإرادة تساق بعصى حاشية السلطان منفذة ومستسلمة مغلوبة على أمرها.

لهذا فأن مؤسسات المجتمع المدني تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها كونها الضمير الناطق والصوت المدوي للمواطن، فلا بد ان تتحلى بالشجاعة والشعور العال بالمسؤولية لتكون قادرة على أداء مهامها بنزاهة ونكران ذات، سبّاقة في نشر الوعي لتجنيد كل الطاقات وتوحيد كل الهمم حماية للديمقراطية وحفاظا على مكتسبات التغيير.

الحرص على الأموال والموارد.. واجب وطني وديني وأخلاقي

سعد حسين - بغداد

خلال وبعد الحروب والنزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية يتكاتف أبناء البلد للخروج من المصائب التي حلت بهم بأقل الخسائر وتبرز جهود المجتمع وتتجلى بأعلى صورها وملاحمها أثناء إعادة اعمار البلاد، حيث يحرص كل فرد على استخدام الأموال والموارد العامة في مكانها الصحيح وعدم ترك ولو حجر واحد دون توظيفه في عملية البناء وهذا ما فعله الشعب الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، إذ قام بحملة وطنية لاستخراج الطابوق والحجر من الأنقاض وتنظيفه للاستفادة منه في إقامة المجمعات السكنية وبهذه الروح الوطنية المعبرة عن الإخلاص والتفاني للوطن، استطاعت ألمانيا النهوض بسرعة لتتصدر اليوم قائمة الدول المتقدمة والغنية ومثلها فعلت اليابان والاتحاد السوفياتي السابق ثم لاحقا الصين وكوريا وفيتنام.

أن مشكلة الحرص على الأموال العامة والمحافظة عليها من السرقة أو التبذير والإسراف غير المبرر هو واجب وطني وديني وأخلاقي يحتم على كل عراقي ينتمي الى هذا الوطن العزيز الالتزام به، وللأسف فعلى خلاف الشعوب المتقدمة والنامية تعرضت مؤسسات الدولة للنهب والسلب بعد سقوط الدكتاتورية في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ولم تسلم من الخراب والعبث حتى المدارس والمستشفيات ودور العبادة بل وحتى السياجات الحديدية في الطرق السريعة التي قطعت أوصالها ونهبت أمام أنظارنا أما تراثنا الحضاري العريق فقد سرقت موجوداته من المتاحف وبيعت في السوق العالمية بسعر زهيد.

على الرغم من وقوف الأسرة الدولية الى جانب العراق في محنته وتقديم المساعدات لتضميد جراحه العميقة سواء بالغاء ٨٠% من ديونه أو برصد ١٨ مليار دولار لإعادة إعماره، نرى ونسمع بكل أسف وحزن أن البعض من أبناء العراق ممن يحملون هويته قد استغلوا حالة الانفلات الأمني وضعف السلطة، فسولت لهم أنفسهم سرقة أموال الشعب بكل الوسائل والأساليب التي أتيحت لهم.. اختفاء عدة مليارات من خزينة العراق وسرقات هنا وهناك ورشاوي قيمتها بضعة ملايين لقاء إلحاق الخسارة بالاقتصاد الوطني بمئات الملايين، ومع ذلك ورغم كل المخاطر والصعوبات، استطاعت لجنة النزاهة تشخيص عشرات السرقات وتضم قائمة المتهمين اليوم أسماء العديد ممن يعتبرون أنفسهم في عداد المسؤولين في العراق وللأسف فالتهم الموجهة اليهم تتعلق بتلقي رشاوي وسرقات الأموال العامة ولا سيما في قطاع النفط الذي اعترف رسميا بوجود تهريب وسرقات للثروة النفطية وعائداتها، سرقات أخذت ألوانا كثيرة بما فيها إحالة المشاريع التنموية والعقود التجارية على جهات معينة بأرقام فلكية وبدرجة متدنية جدا من التنفيذ.

إن الحديث عن وسائل سرقة أموال الدولة كثيرة ومتشعبة وتدخل في معظم القطاعات الرسمية، ومع ذلك وبدلا من تقليل الضرر وحصر الخسائر نلاحظ في الوقت نفسه الإسراف والتبذير والتلاعب غير المبرر بأموال وثروات العراق التي كان ينبغي رصدها لإعادة بناء المصانع والبنى التحتية والمجمعات السكنية وإصلاح الأراضي وتنشيط عملية الانتاج في كافة ميادينه.

يسأل العراقيون، أليس موضوع إعمار العراق يحتل مكان الصدارة في سلم البرامج الساسية لدى جميع الأحزاب؟، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن نوجه موارد البلاد لتصرف في قطاعات ثانوية تقع في أسفل سلم الأولويات؟، هل إن فتح ١٥ مركزا ثقافيا خارج العراق وما يعني من رصد عدة ملايين من الدولارات سنويا تدفع كرواتب للعاملين فيها أهم من بناء مصنع ألبان أو مجمع سكني للمشردين؟، ولماذا هذه التخمة من الموظفين في كل سفارة وبعثة عراقية، فهل أن الحاجة تستدعي حقا زيادة أعدادهم وفتح بعثات في دول لا تربطنا معها أية علاقات اقتصادية أو تجارية؟، ثم ما معنى إعادة فتح الملحقيات العسكرية كي يتواجد فيها ملحقون بريون وجويون وربما بحريون في دول لا نستورد منها أصلا قطعة سلاح واحدة؟.

هل يعلم من بيده الأمر إن الشعب على دراية تامة بإن الوظائف في بعثاتنا الخارجية أصبحت توزع على العوائل والحبايب دون أية مراعاة لمعايير الكفاءة والمنافسة الشريفة وإن استحداث الملحقيات والبعثات الجديدة هو لسد حاجة من يطلبها وليس لخدمة المصلحة العامة التي تقتضي في ظروف إعادة الإعمار استثمار موارد البلاد في الداخل على أفضل وجه وبما يؤمن إعادة الدورة الاقتصادية الى حالتها الطبيعية.

ويسأل الكثير ممن يحرصون على ثروات البلاد، لماذا لا تطرح هذه الظواهر السلبية أمام الجمعية الوطنية لمناقشتها وايجاد الحلول المناسبة لمعالجتها؟، ومتى سيتم الإعلان عن أسماء المتهمين بالفساد الإداري الذين شخصتهم لجان النزاهة وأحالتهم الى القضاء؟.

في الختام فإن الواجب الوطني والديني والأخلاقي يحتم علينا الكشف عن الفساد الإداري أينما وجد ومهما كانت المخاطر وإلا فإن الساكت عن الحق شيطان اخرس.